سوء توزيع الدخل القومي والتقصير في استغلال الموارد المتاحة كمسببات للفقر

أ.د. لعمى أحمد * أ. ضو نصر **

الملخص :

ما زال موضوع الفقر وتوزيع الدخل واستغلال الموارد يستحوذ على اهتمام الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين لما له تأثير فاعل على كافة نواحي الحياة في المجتمع، فضلا عن أن الدين الإسلامي الحنيف يسعى إلى تحقيق الكفاية والعدالة في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع لأسباب عديدة منها: تحرير الفرد من الطغيان المادي وما يؤدي إليه من ترف وهلاك، وكذلك حتى لا يكون المال – وهو قوام الحياة الدنيا – منحصرا على فئة معينة، بينما تعاني فئات المجتمع الأخرى من الفقر والحرمان. ولتحقيق تلك الأهداف النبيلة يجب محاربة كل صور الظلم والغش والإضرار بالمجتمع ، والتي قد تؤدي إلى احتكار الثروة من ناحية، ودعم كل الوسائل والأعمال التي من شأنها زيادة تداول الثروة وشيوع نفعها على المجتمع بأسره.

يهدف البحث الحالي إلى الإجابة على سؤال هام وهو هل يؤدي سوء توزيع الدخل والتقصير في توزيع الثروة المتاحة الى ظاهرة الفقر ، وتمثلت أهم نتائج البحث في أن السياسات والإجراءات التي تتبعها الحكومات يجب ان تهتم بالعدالة وحسن تسيير الثروة لايصال لكل ذي حق حقه ، وتحقيق المساواة يظمن محاربة الفقر والتقليل من حدته .

الكلمات المفتاحية : الفقر ، توزيع الدخل ، الثروة .

***Abstract* :**

The topics of poverty, income distribution and the exploitation of resources are still capturing the economic, social and political attention because of its active influence on all aspects of life in the society; also, the Islamic religion seeks to achieve efficiency and equality in distributing

* أستاذ التعليم العالي- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
** أستاذ مساعد -أ- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.

wealth and income to the community members for many reasons like: freeing people from the material tyranny and the resulting luxury and destruction, and not to make money –as the prop of this life- confined to a particular class, while other classes of society are suffering from poverty and deprivation. To achieve these noble goals, all forms of injustice, fraud and damaging to society, that lead to a monopoly of wealth, must be fought, and both the means and practices, that increase the circulation of wealth and the prevalence of usefulness to society as a whole, must be supported..

The present research aims to answer the important question whether the poor income distribution and the dereliction in distributing the available wealth lead to the phenomenon of poverty, and the main results of the study are represented in the policies and procedures, that are followed by governments, should be concerned with fairness and good management of wealth, and achieving equality guarantees fighting poverty and reducing its severity.

***Keywords*:** *poverty, income distribution, wealth.*

مقدمة :

يرتبط الفقر وسوء توزيع الدخل بعلاقة وثيقة، فمع وجود وانتشار الفقر يشتد الصراع الاجتماعي على الدخل والثروة، مما يزيد من ميل الأغنياء إلى تعزيز إمتلاكهم للثروة والدخل، مما يعني زيادة الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد من ناحية وبين الدول فيما بينها من ناحية أخرى [1]. ومع تفاوت مستويات الدخول بين الأسر في المجتمع الواحد يتفاوت الطلب على الصحة والتعليم والتدريب، فيتفاوت أفراد المجتمع الواحد في القدرات والمهارات المكتسبة، ومن ثم تتفاوت فرص الحصول على العمل وفرص الحصول على أجور مناسبة، فيحصل أفراد الأسر الفقيرة على فرص عمل بأجور منخفضة، بينما يحصل أفراد الأسر الغنية على فرص عمل بأجور مرتفعة، وبالتالي يظل الفقير فقيرا والغني غنيا .

وجملة القول أن الفقر وسوء توزيع الدخل ظاهرتان يعاني منهما غالبية دول العالم، ومع كثرة الدراسات والإبحاث التي تمت ومازالت لتفسير تلك الظاهرتين وتقديم إستراتيجيات للحد أو القضاء عليهما إلا أن تلك الحلول باءت بالفشل لأسباب

مختلفة، فهل يوجد حلا ناجعا للقضاء على هاتين الظاهرتين؟. ومن جهة أخرى فعلى الرغم من كثرة الكتابات في موضوعات الفقر والفقراء وتوزيع الدخل ، إلا أنه ليس هناك دراسة تحليلية تضم الجانب الاقتصادي الوضعي لتلك الموضوعات وكذلك المنهاج الإ سلامي لها، و من هنا تأتي أهمية البحث ا لحالي ا لذي يقدم إ طارا تحليلا للفكر الاقتصادي الوضعي للفقر وتوزيع الدخل القومي والتقصير في توزيع الموارد المتاحة ، مبينا أوجه القصور فيه،وسنتطرق الى ثلاث نقاط مهمة في هذا البحث وهي تعريف الفقر ، وسوء توزيع الدخل كمسبب للفقر ،وسوء توزيع الموارد والتقصير في استغلال الثروات المتاحة كمسبب للفقر

أولا – مفهوم الفقر :

نتعدد تعاريف الفقر حسب عدة أنواع ومجلات مختلفة لكن سأختصر على الجانب اللغوي والموضوعي للفقر والمفهوم الاقتصادي كمايلي :

1- تعريف الفقر لغويا[2]:

يعرف الفقر في أصل علم الكلمة الإنجليزية كالتالي:

❖ Middle" English **Poverty**, from Anglo- French **poverty**, Form Latin paupertat- Paupertas, Form Pauperpoer- morat poor.

ويعرفه قاموس أكسفورد على أنه:

❖ The state of being **poor**, destitution, indigence, scantiness, deficiency, scantiness, deficiency and scarcity.

ويشير هذا التعريف إلى الفقر على أنه حالة من العوز أو نقص او ندرة الموارد

يعرف قاموس (1913) Webste's كلمة الفقر كالتالي:

❖ Poverty (n): the quality or state of being poor or indigent, want or scarcity of means of subsistence, need.

❖ Poverty (n): any deficiency of elements or resources that are needed or desired, or that constitute, as **poverty** of soil, **poverty** of the load **poverty** of ideas.

يؤكد هذا التعريف على أن الفقر يعتمد على نقص او ندرة الموارد وو سائل العيش والتي تؤدي إلى الافتقار والعوز والحاجة.

2- المفهوم الموضوعي للفقر:

يضع هذا المفهوم ضوابط موضوعية لتحديد مستوى الفقر للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء بناء على مستوى محدد من الدخل ونفقات الاستهلاك، ويوصف من هم دون المستوى بالفقراء ومن هم فوق بغير الفقراء، فالفقر وفق مستوى الدخل الذي يضمن توفير الغذاء الضروري والسلع الأساسية للفرد والحاجات الأساسية للإنسان (Basic Human Needs).

2-1- الفقر المدقع (Abject Poverty):

وهو مستوى من الفقر يتمثل في العجز عن توفير تكاليف المتطلبات الدنيا الضرورية من حيث المأكل والملبس والرعاية الصحية والمسكن. وبعبارة أخرى فإن الناس الذين يعيشون تحت خط فقر محدد هم اناس يعيشون في حالة فقر مدقع.

2-2- الفقر المطلق (Absolute Poverty):

هو "حالة من الحياة محددة بالجهل وسوء التغذية والمرض وارتفاع مستوى وفيات الأطفال وانخفاض فترة الحياة إلى حد أقل من أي تعريف رشيد لحد الكفاف"، فسوء التغذية يسحب طاقاتهم ويهاجم أجسامهم ويقصر من حياتهم، والجهل يغلق عقولهم ويقفل مستقبلهم،والأمراض تهاجم أطفالهم، والقذارة والتلوث تحيط ببيئتهم، فكل مباهج الحياة المتاحة تصبح مستحيلة بالنسبة لهم، إذ ليس في مقدورهم سوى مجرد مجهودات للبقاء على قيد الحياة[3].

2-3- الفقر النسبي (Relative Poverty):

هو "تمكن من إشباع حاجاته، أي تحقيق حد الكفاية، ولكن الشيء الأقل يعد فقرا بالنسبة للأكثر، وهذا يعكس التفاوت في الدخول"، ولأن مفهوم الفقر النسبي حركي، فإن حد الفقر قد يكون مثلا 40% من مجموع السكان الحاصلين على أقل الدخول، وترجع اهمية مفهوم الفقر النسبي إلى طبيعته الحركية ففي اقتصاد متطور لا بد أن يتغير فيه حد الفقر مع تغير الزمن[4].

3- مفهوم الفقر الاقتصادي :

إن الفقير في المجتمعات البشرية قبل سيطرة الاقتصاد هو ذلك العضو الذي يكسب قوت يومه بصعوبة، وطبقا لأدبيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما: "الفرد فيه لا يحقق مستوى معين من الرفاهية"، والذي عادة ما يشار إليه بخط الفقر، وتقترب فكرة "الرفاهية" من مفهوم مستوى المعيشة الذي يعد أحد المفاهيم الشائعة في أدبيات التنمية، وفي محور أعمال البنك الدولي، وفي تقاريره السنوية عن التنمية خلال فترة

التسعينيات.

إن تخفيف "حدة الفقر" قد اعتبر منذ قرون عديدة تحديا كبيرا وكان جزءا من نماذج التنمية، وظلت مشكلة الفقر جزءا لا يتجزأ من جهود التنمية سواء كمجال للتركيز الصريح او إنها كانت داخلة في اهتمامات أخرى مثل تلبية الحاجات الأساسية او كفالة الحد الأدنى من مستوى المعيشة (5).

ويمكن تصنيف مناهج قياس الفقر الاقتصادي إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: "اتجاه الرفاهية" ويستخدم أصحاب هذا الاتجاه معايير مالية في قياس الرفاهية ومثل:دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.

الاتجاه الثاني: "اتجاه اللارفاهية" ويعني هذا الاتجاه بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية والصحة والتعليم، ويركز على قضايا مثل سوء التغذية او غياب الرعاية الصحية أو الأمية باعتبارها نتائج مباشرة لانتشار الفقر.

وعلى الرغم من بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارا لقياس الفقر إلا أنه تزايدت اهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كالصحة والتعليم، حيث لوحظ تنامي هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينيات، أي ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية، مما يعني عدم وجود تلازم بين زيادة دخل الفرد وتحقيق زيادة في مجالات الرفاهية الاجتماعية.

ثانيا - سياسات وأداء الدولة الاقتصادي كمسببات للفقر

تتباين سياسات الدولة والتي تؤثر على أدائها الاقتصادي، والتي تتسبب في زيادة معدلات الفقر، ولعل أبرز تلك السياسات المؤثرة في أداء الدولة الاقتصادي المسببة للفقر تتمثل في عدة عناصر لكن سيتم التركيز فقط على عنصرين مهمين هما سوء توزيع الدخل القومي و سوء توزيع الموارد والتقصير في استغلال الثروات المتاحة.

1- سوء توزيع الدخل القومي

بداية نود ان نشير إلى أن كلا من سوء توزيع الدخل وعدم العدالة في التوزيع مترادفان لمفهوم واحد ألا وهو "انعدام المساواة في توزيع الثروة والدخول والمعارف والخدمات والسلع والفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية".

هذا ويعتبر سوء توزيع الدخل وعدم العدالة فيه أحد الأسباب الرئيسية في إنتاج الفقر وانتشاره وذلك لما يترتب عليه من عدم القدرة على تخفيض معدلات الفقر ناتج عن العجز مثال ذلك عدم المقدرة على توفير الدخول الملائمة والمناسبة التي تكفل

معيشة كريمة لأفراد مجتمع الدولة بما يمكنهم من الحصول على قدر تعليمي كاف، ورعاية صحية مطمئنة وكفالة كافة الحقوق والمقومات الانسانية التي كفلتها وأقرتها مواثيق حقوق الإنسيان الدولية. ويتضح ذلك من كون ان البنك الدولي في تقرير له عن التنمية في العالم (2001/2000) ذهب إلى أن:

وبافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإن النمو يفضى إلى تحقيق أقل في اعداد الفقراء في المجتمعات التي تتسم بعدم المساواة، عنه في المجتمعات التي تتسم بالمساواة، وإذا حصل الفقراء على حصة صغيرة من الدخل القائم، وإذا لم يتغير عدم المساواة، فإنهم سيحصلون أيضا على حصة صغيرة من الدخل الجديد الذي يولده النمو مما يقلل من تأثير النمو على الفقراء. وتؤكد الشواهد الأمر، فعندما يكون عدم المساواة الأصلية منخفضان فإن النمو يخفض من أعداد الفقراء بمقدار ما يحدث تقريبا، وذلك على العكس عندما يكون عدم المساواة مرتفعا فلا يسهم النمو مهما كان مرتفعا في الحد من اعداد الفقراء بالشكل الملموس..... ثم يستطرد البنك الدولي للإنشاء والتعمير كلامه قائلا "وعدم المساواة الأولى في الدخل ليس كل الحكاية، لن لعدم المساواة اهميته في أبعاد أخرى أيضا. وتتوقف حساسية الفقر للنمو بدرجة كبيرة على عدم المساواة الأولى في إمكانية وصول الفقراء إلى فرص تقاسم هذا النمو، وإذا كان التباين في التحصيل العلمي يعكس التباين في الدخل، فقد لا يكون لدى الفقراء المهارات اللازمة للحصول على فرص عمل في قطاعات ديناميكية، ونامية من الاقتصاد ويتفاقم هذا التأثير بفعل عدم المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على التعليم[6] وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كانت التكاليف الثابتة، او حواجز السياسات الظاهرة تعرقل الانتقال من المناطق النائية والريفية والكاسدة اقتصاديا، إلى مراكز حضرية اكثر توقدا بالنشاط، فسيقل احتمال استفادة الفقراء من الفرص المتاحة للهجرة"[7].

وما سبق هو ما يؤكد عليه تقرير التنمية البشرية لعام 2002 حين ذهب إلى أنه "أن مقدار النمو اللازم للحد من الفقر، يتوقف على مستوى انعدام المساواة في أي بلد، فكلما كان توزيع الدخل متفاوتا، كلما قلت ثمار النمو التي تعود على الفقراء"[8].

بالإضافة إلى ما سبق اكد تقرير التنمية البشرية لعام 2002 على أن "انعدام المساواة من حيث الدخل، البلدان أخذ في التزايد خلال السنوات الثلاثين الماضية، فمن بين البلدان التي توجد لديها بيانات ومجموعها 72 بلدا ويعيش فيها 80% من سكان العالم، نجد أن 48 بلدا شهدت حدوث زيادة في انعدام المساواة، منذ الخمسينيات من القرن العشرين، بينما لم يشهد 16 بلد أي تغير، وشهد 9 فقد من تلك البلدان لا يعيش فيه سوى 4% من سكان العالم انخفاض في انعدام المساواة، وعليه فإن معظم البلدان

لا تنمو بسرعة كافية لتحقيق الهدف المتعلق بالفقر ومن ثم يجب تركيز الجهود على جعل النمو أكثر موالاة للفقراء"[9].

ويتضح ذلك من كون ان دول امريكا اللاتينية والكاريبي تمتلك أعلى المعدلات العالمية في عدم المساواة في الدخل فنحو 13 من 20 دولة توافرت عنها بيانات في التسعينيات كان دخل 10% الأكثر فقراء أقل من 20/1 من دخل 10% الأكثر ثراء [10].

كما أن العديد من الأقطار العربية يعاني من سوء توزيع مفرط في الثروة والدخول والمعارف، والخدمات والسلع والفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية وبخاصة سوء توزيع الأراضي الزراعية، ذلك أن معامل جينيGini Coefficient[11] لتوزيع الأراضي الزراعية، بين الفئات الاجتماعية يتجاوز 0.50 في معظم الأقطار العربية. وحتى في مصر التي طبقت قوانين الإصلاح الزراعي في الخمسينيات، والستينيات بهدف تحقيق قدر معقول من العدالة في توزيع الأراضي الزراعية المحدودة كأصول إنتاجية، فإن ثمة بوادر تشير إلى عودة تركيز الملكيات الزراعية فيها. فمعامل جيني الذي انخفض في مصر من 0.61 عام 1952 إلى 0.38 عام 1965، عاد مع بداية سياسات الانفتاح، ليرتفع من جديد إلى 0.46 عام 1974، وإلى 0.55 عام 1979، ويبدو انه مستمر في هذا الاتجاه، وللمقارنة نذكر أنه في بعض دول العالم الأخرى، التي طبقت إصلاحات زراعية، وحافظت عليه، بقي معامل جيني عموما أقل من 0.50 (فهو في اليابان مثلا 0.41، وفي كوريا الجنوبية 0.20) [12].

جدير بالذكر ان التفاوت الكبير في ملكية الأراضي الزراعية، يمثل أحد أسباب سوء التوزيع الذي يؤدي إلى الفقر، ومما يؤكد ذلك ما ذكره البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تقريره عن التنمية في العالم لعام 2001/2000 من أن: "إحدى الدراسات التي شملت 38 بلد ناميا قد توصلت إلى أن الاختلاف في عدم المساواة يرجع إلى مدى وفرة الأراضي القابلة للزراعة وانتشار زراعة صغار الملاك،وإلى انتاجية الزراعة. وتبرر هذه النتائج أهمية القضاء على التحيز في السياسات ضد الزراعة من أجل توليد نمو أكثر إنصافا"[13].

وعليه وبالبناء على ما سبق وفقا لما أقره البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية المتعاقبة، يعتبر سوء توزيع الدخل وعدم العدالة فيه مسببا رئيسيا وفاعلا لإنتاج وانتشار الفقر لما يرتبه من عدم القدرة على توفير الدخول الملائمة لتوفير الخدمات الضرورية من توفير قدر كاف من التعليم ورعاية صحية ملائمة وغيرهما من الخدمات والإمكانات التي كلفتها مواثيق حقوق الانسان ناتج عن انعدام المساواة في توزيع الثروة والدخول

والمعارف والخدمات والسلع والفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية.

2- سوء توزيع الموارد والتقصير في استغلال الثروات المتاحة:

شكلت الموارد الطبيعية لأية دولة، بدءا من أرض إقليمها وما تتضمنه من اراض صالحة للزراعة وأراض مزروعة فعلا بالمحاصيل الموسمية، وأراض مزروعة بالمحاصيل الدائمة او يوجد بها غابات طبيعية، مرورا بموارد المياه وما توفره من إمكانيات لزراعة الأرض، ومن فرص للتنمية الصناعية والخدمية ومن إمكانيات لصيد الأسماك، وصولا إلى الموارد الطبيعية من المعادن وموارد الطاقة ومواد البناء...شكلت هذه الموارد الطبيعية المكتشفة، والتي يمكن استغلالها اقتصاديا، عاملا مهما في ثراء شعوب وفقر شعوب أخرى، منذ بدء الجماعات البشرية وظهور الدول، بل غنها كانت عاملا مهما في صعود أو اضمحلال الإمبراطوريات على مدى التاريخ[14]. ومن ثم فإن سوء توزيع الثروات الطبيعية والتقصير في استغلالها قد يمثل مشكلة جوهرية خصوصا بالنسبة للدول النامية في إفريقيا وآسيا وامريكا الجنوبية والتي تمثل تلك الثروات بالنسبة لها المحرك الأساسي لعملية التنمية فيها ودافعا لعجلة النمو الاقتصادي بها.

هذا ويعرف سوء توزيع الموارد بأنه "قصور اوجه الاستخدام للريع الناتج عن تلك الموارد المتمثلة في الثروات بالشكل الأمثل في التنمية الاقتصادية بما يدفع عجلة التنمية، ويكفل حياة كريمة لمواطني الشعوب الفقيرة".أما التقصير في استغلال الثروات الطبيعية فلها أشكال ونماذج متعددة تتباين تبعا للطبيعة الجغرافية لتلك الثروات وأيضا تبعا لاختلاف الطبيعية الثقافية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والتنموية من محيط قاري لأخر.

هذا وعملا على اتخاذ نموذج تطبيقي نستطيع من خلاله توضيح المقصود بسوء توزيع الموارد الطبيعية والتقصير في استغلالها فقد ركزنا في ذلك على القارة الإفريقية كنموذج متخم بالثروات، حيث نجد أن القارة السمراء تمثل ثاني أكبر قارة من حيث المساحة والسكان تسهم بحوالي 30% من الانتاج العالمي للثروات المعدنية[15]. فضلا عما تتمتع به القارة السمراء من الوفرة في الأنهار والبحيرات والأراضي الخصبة. هذا وإذا قمنا بالتركيز على أحد أهم هذه الثروات والتي تتمثل في النفط الإفريقي[16].

خلاصة :

هدف البحث إلى تبيان أن مشكلتي الفقر وسوء توزيع الدخل ظاهرتان عالميتين وأنه على الرغم من اهتمام الباحثين والسياسيين بهما ومحاولة الحد منهما بإتباع العديد من الإستراتيجيات إلى أنها فشلت في تحقيق ما تصبو إليه. وأوضح الباحث أنه يجب تحقيق العدالة التي أوصى بها القرآن الكريم وما جاءت به مناهج الاقتصاد الإسلامي ،

والاعتماد على الركن الثالث في الإسلام وهو الزكاة كفيل بانتفاء الفقر من المجتمعات المسلمة وبتحقيق العدالة المنشودة في توزيع الدخل والثروة، فضلا عن الأدوات والفروض الأخرى المدعمة لدور الزكاة. كما يجب على السياسات والإجراءات التي تتبعها الحكومات للحد من المشكلتين المذكورتين أن تتفق والشريعة الإسلامية السمحاء. وتكمن أهم التوصيات في توجيه مزيد من الدعم والمؤازرة لقطاعي التعليم والصحة لتحقيق العدالة في الحصول على خدمتي التعليم والصحة لكافة الأفراد.

الهوامش والمراجع :

1- عيسى، محمد عبد الشفيع ، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية)،2009، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46.

2- منى عبد الفتاح، خريطة التوزيع المكاني للفقير كموجه لسياسات التنمية الإقليمية، رسالة ماجستير، التنمية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2012، ص 60 .

3- د. زيد بن محمد الرماني، مفهوم الفقر والحاجات الأساسية، مقالة منشورة ، موقع الألوكة ، التاريخ: 2013/11/10.

4- عدنان بدران، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 2002، بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام ، 1992 و 1997 و 2002.

5- هبة الليثي، سياسة مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية، بحث منشور، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2005 ، ص 80.

6- جدير بالذكر انه من حيث الانفاق الحكومي على التعليم، نجد أنه في بلدان كثيرة يحصل على ما يقل كثيرا على نصيبهم العادل من الانفاق مثال ذلك ان في غانا يستحوذ 20% من الأسر الأكثر ثراء على 45% من الدعم المقدم للتعليم العالي، بينما يحصل الخمس الأكثر فقرا على 6 فقط وفي ملاوي يعتبر التوزيع الأكثر انحرافا حيث ان النسب المناظرة هي 59%، و 1% ومعنى ذلك ان 20% من الأسر المقيمة في غانا الأكثر ثراءا يحصلون على أكثر من سبعة أضعاف ما يحصل عليه ال20% الأكثر فقراء من تلك الأسر المقيمة من الدعم المقدم للتعليم العالي. وأن 20% من الأسر الأكثر ثراء في ملاوي يحصلون على 59 ضعف ما يحصل عليه ال20% الأكثر فقرا من الأسر المقيمة من الدعم المقدم للتعليم العالي. وفي هذا ولا شك دلالة على عدم العدالة في توزيع الانفاق الحكومي على التعليم. البنك

الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير عن التنمية في العالم 1999/98"المعرفة طريق إلى التنمية" مركز الأهرام للترجمة والنشر الطبعة العربية 1999/98 مؤسسة الأهرام "ج.م.ع"ص45

7- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية عن العالم2001/2000 "شن هجوم على الفقر"، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص55-56

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: - تقرير التنمية البشرية لعام 2002 ترجمة مؤسسة تايبكس للاتصالات بجميع اللغات، ص20.

9- نفس المرجع ، ونفس الصفحة .

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، ترجمة ندا جمال الدين بيومي، ص17.

11- وهو ما يتضح جليا في ظل التحول الاقتصادي في مصر لإتباع آليات اقتصاد السوق، حيث أسفر هذا التحول عن مزيد من التفاوت في الدخول والثروة بين أفراد المجتمع، ذلك ان تحول نظام الاقتصاد المصري من نظام قائم على التخطيط المركزي ويؤدي فيه القطاع العام الدور الرئيسي إلى اقتصاد قائم على آليات السوق ويؤدي فيه القطاع الخاص الدور الرئيسي بشكل غير مدروس وغير مقنن، فضلا عن ذلك فإن الاتجاه نحو العولمة وتحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال من شانه ان يتيح فرص ربح لمجموعات محدودة من المجتمع، وهي الفئات القادرة على الاستفادة من الفرص بحكم اتصالاتها وثقافتها ومستواها الاقتصادي وذلك دون غيرها من غالبية أبناء المجتمع. هذا فضلا عن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اقتراحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليتم إعمالها في الدول النامية- ومنها مصر- وما تتطلبه من فرض مزيد من الضرائب والتباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي من المتوقع ان يقع عبئها الأكبر نسبيا على الطبقات أصحاب الدخول الدنيا أو الثابتة مما يؤدي إلى مزيد من الخلل في توزيع الدخل والثروة. ما سبق ورد في:

Galal Amin, "Globalization, Consumption Patterns and Human Development in Egypt", World Bank Report ,2001

12- د. صلاح وزان: تنمية الزراعية العربية الواقع الممكن، الطبعة الأولى ص26.

13- المرجع نفسه ، ونفس الصفحة

14- البنك الدولي للإنشاء والتعمير،تقرير التنمية عن العالم 2001/2000"شن هجوم على الفقر"، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص54

15- جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ما نصه "تشير تقارير التنمية البشرية السابقة، فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية البشرية والقضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي الموالي للفقراء، الصادرة في الأعوام 1992، 1993، 1996، 1997، إلى جانب الاهتمامات المتعلقة بحقوق الانسان في حين عناصر للسياسة تعتبر محورية للتعجيل بالقضاء على الفقر وإعمال حقوق الانسان، أولاها: - السعي لتحقيق نمو اقتصادي يكون مواليا للفقراء، فالبلدان منخفضة الدخل تحتاج إلى التعجيل بنموها، ولكن ينبغي ان يكون النمط مواليا للفقراء، لكي يعود بالفائدة على من يعانون من فقر الدخل ومن يعانون من الفقر البشري" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: - تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ص78.

16- د. أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، 2005، الفصل الأول، جغرافيا الموارد الاقتصادية وعلاقتها بالفقر في البلدان العربية، ص11.